

عملية البنك المركزي تؤثر تحولاً نوعياً في العمليات الإرهابية

السطو المسلح لإنقاذ خزينة القاعدة المفلسة



جندي عراقي يربط عند مدخل شارع الرشيد.. أف ب

اي محتجز داخل الغرف، مؤكدة أن "عملية اقتحام المسلحين فشلت برغم التخطيط المتقن لها".
من جهته، نفى المتحدث باسم عمليات بغداد اللواء قاسم عطا في وقت لاحق، "وجود اي موظف داخل مقر المصرف وعدم العثور على اي محتجز داخل الغرف"، مبيناً أن "القوات الأمنية تقوم بتشغيل المنطقة المطوقة بشكل كلي". وأشار عطا إلى "اضطراب ثلاثة من الانتحاريين إلى تجسير أنفسهم، كما قتلت قوات الأمن اثنين آخرين"، موضحاً أن "العملية فشلت وكان مخططاً لها بشكل متقن".
وتابع عطا أن العملية تخللتها "أربع مراحل تجعير في محيط وداخل المصرف المركزي وكانت قيادة عمليات بغداد قد حذرت مؤخرًا من خطط يعد لها تنظيم القاعدة للسيطرة على مصارف لتحويل لتمويل عملياته حيث انه يعاني اوضاعاً مالية صعبة". وقال الناطق الرسمي باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا إن تنظيم القاعدة في العراق يخطط للسطو على المصارف الحكومية والأهلية في العاصمة لتجاوز الأزمة المالية التي يمر بها. وشدد على أن تنظيم القاعدة يمر بأزمة مالية كبيرة بعد توقف أغلب مصادر تمويله، ولذلك فإن المعلومات الأمنية تشير إلى انه يخطط، حالياً، لعمليات سطو على المصارف الأهلية والحكومية ومحال صاغة الذهب.

المرتبطتين بالمجموعة، التي نفذت الهجوم على البنك المركزي، وقال الوالي في حديث لـ "السومرية نيوز" إن "المعلومات المتوفرة لدى وزارة الأمن الوطني أكدت أن عدد الانتحاريين الذين فجروا أنفسهم في عملية اقتحام المصرف المركزي، مشيراً إلى أنهم قسموا أنفسهم إلى قسمين ففجر قسم أنفسهم داخل البنك والآخر خارجه".
وصف الوالي عملية اقتحام البنك المركزي من المجموعة المسلحة بأنها كانت "معدة بشكل جيد، وتكرر المنفذون بزي عسكري تم للتغويه على نحو متقن"، مبيناً أن "المسلحين الذين اقتحموا البنك المركزي جاءوا من أماكن قريبة من البنك".
وأشار وزير الأمن الوطني إلى أن "العملية أسفرت عن أحداث إضرار ببعض طوابق البنك المركزي، فضلاً عن إتلاف وثائق مهمة، لافتاً إلى أن الأجهزة الأمنية لم تجد دليلاً يشير إلى هويات الانتحاريين".
وأكد الوالي أن "الأجهزة الأمنية اعتقلت عدداً من المسلحين المرتبطين بالمجموعة التي نفذت الهجوم على البنك المركزي".
فيما أفاد مصدر في الشرطة أن الحصيلة النهائية للتفجيرات والاشتباكات التي وقعت داخل البنك المركزي بلغت ٢١ شهيداً و٧٢ جريحاً بينهم عدد من المسلحين، مؤكداً أن اعمدة الدخان ما زالت تشاهد من مبنى المصرف، فيما نفذت عمليات بغداد وجود اي موظف داخل مقر المصرف، أو العثور على

على توزيع المال الضروري لاستمرار هذا التنظيم. صحیح أن موت أبو اليزيد سلب بوفرون الحاضنات للخلايا لتسهيل وجودها في المناطق الستراتيجية في بغداد وغيرها.
وتفيد تقارير صحفية أن ميناوية القاعدة قبل هجمات أيلول ٢٠٠١ بلغت نحو ٣٠ مليون دولار، إلا أنها ارتفعت بعد ذلك إلى ضعف هذا الرقم وتناقصت مجدداً بسبب الأزمة المالية العالمية وتدهور بعض الأسواق والإجراءات المتخذة من بعض الحكومات لتخفيف مصادر التمويل.
وكانت القاعدة قد نجحت في السنين السابقة ومن خلال حسابات مصرفية بأسماء وسطاء في استثمار ما يعادل ٣٠٠ مليون دولار في دول عديدة، إلا أن هذه المكاسب كانت قد تقلصت في فترات لاحقة بسبب الملاحقات الدولية لهؤلاء الوسطاء وأزمة المال العالمية.
وقد عبر عدد من زعماء القاعدة عن هذه الضائقة المالية، التي يمر بها التنظيم، فقد ظهر مؤخراً عدد من التسجيلات بصوت الظواهري والدعوى أبو يحيى اللبيبي يحثون فيها أنصارهم على الإنفاق لدعم (المجاهدين) بحسب تعبيرهم.
وما يؤكد مزاعم نفاذ المال في خزينة القاعدة، هو خسارة التنظيم لرجال المال الداعمين له، إذ تلقت القاعدة مؤخراً ضربة قوية بخسارتها لمصطفى أبو اليزيد، وهو المسؤول المالي الأبرز في تنظيم القاعدة، حيث نسق عمليات جمع التبرعات وأشرف

إلى الدفع لعناصر التنظيم ورعاية عوائل الانتحاريين والدفع لبعض الأفراد الذين يوفرون الحاضنات للخلايا لتسهيل وجودها في المناطق الستراتيجية في بغداد وغيرها.
وتفيد تقارير صحفية أن ميناوية القاعدة قبل هجمات أيلول ٢٠٠١ بلغت نحو ٣٠ مليون دولار، إلا أنها ارتفعت بعد ذلك إلى ضعف هذا الرقم وتناقصت مجدداً بسبب الأزمة المالية العالمية وتدهور بعض الأسواق والإجراءات المتخذة من بعض الحكومات لتخفيف مصادر التمويل.
وكانت القاعدة قد نجحت في السنين السابقة ومن خلال حسابات مصرفية بأسماء وسطاء في استثمار ما يعادل ٣٠٠ مليون دولار في دول عديدة، إلا أن هذه المكاسب كانت قد تقلصت في فترات لاحقة بسبب الملاحقات الدولية لهؤلاء الوسطاء وأزمة المال العالمية.
وقد عبر عدد من زعماء القاعدة عن هذه الضائقة المالية، التي يمر بها التنظيم، فقد ظهر مؤخراً عدد من التسجيلات بصوت الظواهري والدعوى أبو يحيى اللبيبي يحثون فيها أنصارهم على الإنفاق لدعم (المجاهدين) بحسب تعبيرهم.
وما يؤكد مزاعم نفاذ المال في خزينة القاعدة، هو خسارة التنظيم لرجال المال الداعمين له، إذ تلقت القاعدة مؤخراً ضربة قوية بخسارتها لمصطفى أبو اليزيد، وهو المسؤول المالي الأبرز في تنظيم القاعدة، حيث نسق عمليات جمع التبرعات وأشرف

بغداد/ المدي

يبدو أن محاولة اقتحام البنك المركزي العراقي تؤكد تقطع السبل أمام تنظيم القاعدة في الحصول على مصادر تمويل.
تحليلات الخبراء المختصين بشؤون التنظيمات الإرهابية كانت تتحدث عن مشكلة جدية تعانيها القاعدة في الحصول على الأموال من أجل تنفيذ عملياتها المسلحة، لكن تفاصيل العملية الأشهر منذ ٢٠٠٣، التي شهدتها بغداد ظهيرة أول أمس تؤكد أمرين: الأول: تحول نوعي في تنفيذ العمليات إذ كان واضحا إن التفجيرات المتتابعة سهلت، لاحقا، دخول عناصر المجموعة إلى داخل المصرف، وهي طريقة تحاكي جرائم سطو مشهورة عالمياً - أما الآخر: فإن العملية فيها الكثير من المجازفة والمغامرة الأمر الذي يعني، بشكل من الأشكال، إن الرصيد المالي للقاعدة يلفظ أنفاسه الأخيرة.

وتعد عملية اقتحام البنك من إرهابيين هي الأولى من نوعها تجري في العراق منذ سبع سنين حيث لم يستطع تنظيم القاعدة الإرهابي طوال فترة وجوده في العاصمة بغداد اقتحام مؤسسة عراقية اقتصادية أو أمنية بهذا القدر من الأهمية، والتحصن فيها واخذ موظفيها رهائن لديها، كما تعد العملية خرقاً كبيراً للخطة الأمنية المطبقة في العاصمة بغداد، إضافة إلى أنها تشير إلى عودة قيام المجمع الإرهابية المسلحة بأعمال العنف من خلال السيارات التابعة للأجهزة الأمنية والزي العسكري في مؤشر خطير ينكر بالحوادث التي حصلت إبان عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧.
تقول مراكز البحوث إن القاعدة تخلت عن الطريقة الكلاسيكية في التمويل وهي جمع التبرعات ونقلها إلى خلايا وقواعد التنظيم، وجاء هذا التخلي بعد عديد الإجراءات التي اتخذتها الأجهزة الرسمية في دول المنطقة والعالم بملاحة معاملات القاعدة المالية من الأمم المتحدة واللجان الأميركية الخاصة وشرطة مكافحة الإرهاب في الدول الأوربية، وبعض إدارات المصارف، الأمر الذي جعل من الصعب على الإرهابيين القيام بعمليات لوجستية مثل السفر وشراء المواد وتوفير المال لعائلاتهم وتجنيب مزيد من المتطوعين. وصحيح أن مشروع القاعدة في المنطقة يبلغ من الأهمية السياسية والإيديولوجية الكثير بالنسبة إليها، لكنها، المشاريع، تصدم بنزرة الأموال وصعوبة التحرك، لذا لجأ هؤلاء إلى تكتيك جديد يعتمد على طرق جديدة في استحصال الأموال.

وبما أن الأموال مصدر رئيسي في استمرار القاعدة في عملياتها وتوسع أنشطتها فإن عدداً من المراقبين يتوقع أن تقوم القاعدة بعمليات سطو أخرى على عدد من البنوك والمصارف ومحاولات للهجوم على مجال الصاغة.
وتحتاج القاعدة إلى العنصر المادي لشراء الأسلحة والقيام بعمليات التفجير، إضافة

اللاجئون العراقيون في سوريا؛ مساعدات مفوضية اللاجئين لا تكفي

الخاصة، وقد بدأ نزوح العراقيين على سوريا منذ أكثر من سبع سنين لدى نشوب الحرب الاميركية في العراق عام ٢٠٠٣ بأعداد كبيرة، الأمر الذي شكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد السوري، وفتحت سوريا ابواب مدارسها ومستشفياتها أمام اللاجئين العراقيين، وتقدم لهم الايوية والعلاج مجاناً.
من جانبه دعا رئيس منظمة الهلال الأحمر العربي السوري عبد الرحمن العطار، أول أمس الحكومة العراقية إلى تحمل مسؤولياتها تجاه اللاجئين العراقيين المقيمين في سوريا، ولعب دور أكبر لمساعدتهم، "ونفى العطار بحسب (شينخوا) وجود أي تنسيق بين منظمته وبين منظمة الهلال الأحمر العراقية"، مشيراً إلى أن الحكومة السورية لا تعامل العراقيين كلاجئين ضمن مخيمات أو تجمعات مستقلة، بل تسمح لهم بالاندماج في المجتمع على وفق الطريقة التي يرغبون فيها".
وأكد رئيس منظمة الهلال الأحمر السوري أن "تجربة اللجوء العراقي في سوريا، تعد الأولى من نوعها في العالم، حيث يسمح لأكثر من مليون عراقي بممارسة حياتهم من دون وضعهم في تجمعات منفصلة"، لافتاً إلى أن حكومة بلاده لا تميز في تعاملها بين المواطنين السوري وبين العراقي اللاجئين.
وتقوم منظمة الهلال الأحمر السوري بالتعاون مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، بتوزيع المساعدات لنحو مائتي ألف لاجئ عراقي يستفيدون من الدعم، من اصل نحو مليون ومائتي لاجئ عراقي في سوريا، وفق التقديرات السورية الرسمية.
وأوضح العطار أن هذا الأمر "يشكل عبئاً على الحكومة السورية سواء تعلق الأمر بالجانب الصحي والخدمي أو الجانب التعليمي حيث يوجد نحو ٣٠ ألف طالب عراقي في المدارس السورية يتابعون تعليمهم بشكل مجاني"، منوها بـ "جهود الهلال الأحمر ومنظمات دولية أخرى في النفسي والتدريب لأجل تأمين مهنة لاجئ العراقي، وتخفيف المعاناة عنه".
ورأى العطار أن هذه الجهود "تكلف الحكومة السورية مبالغ طائلة، لأن ما تقدمه للعراقيين يعادل أضعاف ما تقدمه الجهات والمنظمات والهيئات الدولية".

تقديم المزيد من الدعم المالي للدول التي تضيف لاجئين عراقيين على أراضيها.
ويشار إلى أن مفوضية شؤون اللاجئين تقوم بإرسال رسائل عبر الهاتف النقال إلى كل العراقيين المسجلين لديها لتحديد يوم معين له لتسليم حصته الغذائية في مركز دوما التابع لها، وتقوم بتأمين سيارة خاصة لنقل مواد الغذائية على نفقتها

مسجل لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وموظفهم بحاجة إليها.
والجدير بالذكر أن سوريا تضيف أكثر من مليون ومائتي ألف لاجئ عراقي حسب الإحصائيات الرسمية السورية، غير أن المسجلين لدى مفوضية شؤون اللاجئين لا يتجاوز عددهم الـ ٢٦٠ ألف لاجئ، وتطالب سوريا المجتمع الدولي بضرورة

للسنا بحاجة إليها"، متسائلاً هل اللاجئ العراقي بحاجة إلى يسكوت أكثر أم بحاجة إلى رز وسكر مواد غذائية أخرى؟"
وطالب أوريسان المنظمات الدولية وبرنامج الغذاء العالمي زيادة السلة الغذائية لتشمل اللاجئين كافة "مشيراً إلى أن عدداً كبيراً من اللاجئين لا يستطيعون أن يتسلم المساعدات الغذائية، لأنه غير

العراق أسوة بالعوائل العراقية الموجودة هناك".
ومن جهته، أوضح اللاجئ العراقي أوريسان من الطائفة المسيحية في العراق أن وضع اللاجئين العراقي في دول اللجوء سيئ فهو بلا عمل، ويشكل عبئاً كبيراً على سوريا التي تضيفاً كثيرون وليس كلاجئين مؤكداً أن السلة الغذائية التي تتسلمها من مفوضية اللاجئين غير كافية وهناك مواد

دمشق/ وكالات
أكد بعض اللاجئين العراقيين في سوريا أن المساعدات التي تقدم اليهم من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وبرنامج الغذاء العالمي وببرنامج الغذاء العالمي وبإشراف الهلال الأحمر السوري قليلة ولا تكاد تسد رمق جوعهم.
ويشار إلى أن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وبرنامج الغذاء العالمي ومنظمة الهلال الأحمر السوري قد قامت يوم الثلاثاء الماضي بتوزيع المساعدات الغذائية بين اللاجئين العراقيين الموجودين في سوريا والتي توزع كل شهرين.
وكان الالاف من اللاجئين العراقيين قد توافدوا إلى مركز توزيع المساعدات في مدينة (دوما) الواقعة إلى الشرق من العاصمة السورية دمشق، ويعد عنها نحو ١٥ كيلو متر لتسلم موادهم الغذائية التي تشمل سكرًا ووزًا وحمصًا ومعكرونة وزيًا وهي مقدمة من بلدان اجنبية عدة مثل الهند وايطاليا وأمريكا وفرنسا.
أكد اللاجئ العراقي صالح الحمدان وهو من سكان بغداد ويقيم، حالياً، في منطقة جديدة عرطون الواقعة في ريف دمشق غرباً، أن المساعدات التي تتسلمها من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين قليلة ولا تسد حاجتنا الحقيقية".
وأضاف الحمدان وهو دبلوماسي سابق، بحسب وكالة انباء الصين الجديدة (شينخوا) بدمشق أمس أن الأوضاع الأمنية المتدهورة في العراق، دفعت بنا إلى ترك العراق منذ عام ٢٠٠٦، للقدوم إلى سوريا بحثاً عن الأمان مبيناً أن الأوضاع الاقتصادية للاجئين العراقيين في الخارج ليست جيدة، الأمر الذي يضطرنا إلى الوقوف ساعات طويلة في مركز توزيع المساعدات لتسلم تلك المساعدات الغذائية".
ومن جانبها، أشارت اللاجئة العراقية ام عبد الله وهي من سكان بغداد أيضاً، وتقيم، حالياً، في جرمانا إلى أنه، أحياناً، بعض "المواد الغذائية التي تتسلمها رديئة إضافة إلى أنها قليلة وتم تقليصها قبل فترة وجيزة" مؤكدة "أنه برغم ذلك فهي تكفيها شر الحاجة، خاصة أن عدد افراد اسرتي كبير يتجاوز العشرة أشخاص".
ودعت ام عبد الله الحكومة العراقية إلى الإهتمام أكثر بوضع اللاجئين العراقي في الخارج، و العمل على ارسال الحصص التموينية المخصصة لنا في

AL - MADA General Political Daily Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

رئيس مجلس الإدارة رئيس التحرير فخرى كريم

مدير التحرير التنفيذي عامر القيسي

مدير التحرير الملاحق علي حسين

مدير التحرير الاداري نزار عبدالستار

مدير التحرير الثقافي علاء المرفجي

سكرتير التحرير الفني ماجد الماجدي

المدير الفني خالد خضير

بغداد، شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣

كردستان، أربيل، شارع برايتي

دمشق، شارع كرجية حداد

بيروت، الحما، شارع ليون

بنية منصور، دمشق/بيروت/القاهرة/

فاسك: ٢٣٢٢٢٨٩

هاتف: ٧١٧٩٨٥٠ - ٧١٧٨٥٩٠

هاتف: ٢٣٢٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

تليفاكس: ٧٥٢٦١٧ - ٧٥٢٦١٦

مكاتبا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون